

جامعة قاصدي مرياح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: التقنيات الكمية في المالية

بعنوان:

تسيير المخاطر البنكية

(دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة 2010-2012)

تحت إشراف الأستاذ:

بولرياح غريب

من إعداد الطالبة:

آمال بوشمال

السنة الدراسية: 2014 - 2015

جامعة قاصدي مرياح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: التقنيات الكمية في المالية

بعنوان:

تسيير المخاطر البنكية

(دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة 2010-2012)

تحت إشراف الأستاذ:

بولرياح غريب

من إعداد الطالبة:

آمال بوشمال

السنة الدراسية: 2014 - 2015

إلى عائتي الكريمة "عائلة الحاج السبتى بوشمال"

(والديا العزيزين وكل إخوتي)

إلى زوجي

إلى زملائي في العمل خاصة عمال مصلحة الإحصائيات

بمديرية المصالح الفلاحية

وأخص الرئيس إبراهيم حفصي

إلى كل زملائي في الدفعة

إلى كل طالب ومثابر في سبيل العلم

إلى كل من يجتهد لإعلاء راية الإسلام والمسلمين في كل مكان وزمان

آمال بوشمال

الشكر

الشكر أولاً وقبل كل شيء لله العلي القدير الذي منحني القوة والعزيمة للوصول إلى

هذا المقام وإتمام هذا البحث

الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور غريب بولرباح

إلى عمال مكتبة الكلية "اللطفاء"

إلى كل الذين ساعدوني من عمال بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة

إلى كل الذين ساهموا في هذا البحث بالكثير أو القليل

شكراً

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تتبع مدى تحيين البنوك التجارية الجزائرية لإجراءات مكافحة المخاطر، وكيفية الإدارة السليمة لمواجهة المخاطر التي تترصد البنوك في تعاملاتها المالية، أي بمعنى آخر الإستراتيجية الحديثة للبنوك التي تمكن من تحقيق أكبر الأرباح والفوائد، بمقابل أدنى التكاليف والخسائر. إن مخاطر القروض هي المشكل الرئيسي الذي يواجه البنك في سبيل تحقيق نجاحه، بما أن القروض هي النشاط الأول للبنك.

ولمعرفة كيفية تسيير المخاطر البنكية، وجب القيام بدراسة تطبيقية وعملية في إحدى البنوك، والنموذج هو بنك التنمية المحلية بوكالة ورقلة، باستخدام طريقة التحليل المالي بواسطة النسب المالية المنتهجة من قبل البنك المعين، والتي توصلنا في آخر الدراسة أنها غير مجدية لتحديد قرار المسؤولين في البنك، وبالتالي فالبنك أساسا إستراتيجيته فاشلة، وهو مرشح أكثر من قبل للإفلاس.

الكلمات المفتاحية: المخاطر، المخاطر البنكية، النسب المالية.

L'étude vise à suivre la mise à jour des banques commerciales algériennes pour les mesures de contrôle des risques, la bonne gestion et la façon de faire face aux risques que les banques se cache dans ses transactions financières, toute autre stratégie moderne pour les banques qui ont réussi à atteindre une plus grande des profits et des avantages sens, a payé les frais et les pertes les plus bas.

Le risque de crédit est le principal problème, qui fait face à la banque afin d'atteindre le succès, puisque les prêts sont la première activité de la banque.

Pour apprendre à mener risques bancaires, il sera appliqué pour étudier le processus dans l'une des banques, et le modèle est l'agence de développement local Ouargla bancaire, en utilisant la méthode de l'analyse financière par les ratios financiers fait connaître par la banque désignée, où nous arrivâmes dans la dernière étude, il est inutile d'identifier les responsables dans la décision de la banque, la Banque est donc essentiellement une stratégie qui a échoué, ce qui est plus que jamais le candidat de la faillite.

Mots clés: risque, le risque de la banque, des ratios financiers.

الفهرس

الإهداء.....
الشكر والتقدير.....
ملخص الدراسة.....
الفهرس.....
قائمة الجداول.....
مقدمة.....

الفصل الأول: الدراسة النظرية والتطبيقية

مقدمة.....
المبحث الأول: عموميات حول المخاطر وتسيير المخاطر.....15
المطلب الأول: مفاهيم المخاطر.....15
المطلب الثاني: أنواع المخاطر.....18
المطلب الثالث: قياس المخاطر.....25
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....35
المطلب الأول: الدراسات الوطنية.....35
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....37
خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني: دراسة حالة تطبيقية في بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة

.....	مقدمة
42.....	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في البحث
42.....	المطلب الأول: تقديم بنك التنمية المحلية
46.....	المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي
52.....	المبحث الثاني: تحليل النتائج
52.....	المطلب الأول: تحليل مؤشرات التوازن المالي
53.....	المطلب الثاني: تحليل النسب المالية
54.....	المطلب الثالث: القرار النهائي للبنك
.....	خلاصة الفصل
.....	الخاتمة
.....	قائمة المراجع
.....	الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	أهم مؤشرات قياس المخاطر البنكية	01
26	الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المالية في البنوك	02
33	أهم النسب المستخدمة في التحليل المالي للعميل	03
44	الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة (x) لسنوات 2010،2011،2012	04
46	حساب رأس المال عامل	05
46	حساب احتياج رأس المال العامل	06
47	حساب الخزينة	07
47	حساب نسبة التمويل الدائم	08
48	حساب نسبة القابلية للسداد	09
48	حساب نسبة الاستقلالية المالية	10
49	حساب نسبة السيولة العامة	11
49	حساب نسبة السيولة الفورية	12
50	حساب نسبة المردودية المالية	13
50	حساب نسبة المردودية الاقتصادية	14
51	حساب نسبة دوران المخزون	15
52	ملخص النسب المالية للسنوات 2010،2011،2012	16

المقدمة

مقدمة:

إن التطور الذي عرفه النشاط البنكية في شتى الميادين وخاصة من خلال استخدام وسائل الإعلام الآلي المتقدمة، أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات التي يقدمها، كما أدى إلى تعقيد العمليات البنكية في تسيير أصولها وخصومها بما يجعلها تحقق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطرة، ذلك لأنها تعمل في بيئة تتسم بالدينامكية والتحكم في كل المتغيرات، في داخل سوق يتسم بشدة المنافسة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة، بما يخدم أهدافها ، لذا فانه يمكن القول بأن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها ، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود منه تحقيق أعلى عائد إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان هذه العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر البنكية والتقويم الذاتي للمخاطر تتطلب الإجابة عن العديد من التساؤلات حول، ماهية المخاطرة بصفة عامة وأنواعها، وبصفة خاصة الأنواع الرئيسية للمخاطر البنكية وتحليلها وتقويمها. وعليه فإن الإشكالية الرئيسية التي يتمحور عليها بحثنا هذا نطرحها على النحو التالي:

كيف تقوم البنوك الجزائرية بتسيير المخاطر المالية ؟ أي ما هي الإستراتيجية التي تعمل بها البنوك الجزائرية لمنع تحقق المخاطر المالية ؟

ولتدقيق عملية البحث قسمنا الإشكالية الرئيسية إلى الإشكاليات الجزئية التالية:

- ما الأخطار المحدقة بعمل البنك وكيف تؤثر على ربحيته ؟
- ما هي المخاطر المرتبطة بالعمليات البنكية ؟
- ما هي الطرق أو المعايير التي يمكن من خلالها الخروج بالقرار السليم والأمن ؟

للإجابة على التساؤلات السابقة افترضنا الإجابات التالية كاحتمالات أساسية:

- القروض البنكية تلعب دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني من جهة، وتساهم في تغطية جزء كبير من الاحتياجات من جهة أخرى، فالافتراض عملية أساسية ورئيسية لا تخلو من المخاطر.
- المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل، وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية .
- التأكيد على دراسة القروض لكونها أساس لأي عملية تنمية.

مبررات إختيار الموضوع:

- حداثة الموضوع في الوقت الراهن، وقلة الأبحاث العلمية في بلادنا على حد علمنا
- سلسلة الأزمات المالية المتتالية وخاصة المصرفية، ونجاة البنوك الجزائرية من تأثيرها القوي.
- التعرف على المناهج، المتبعة في البنوك الجزائرية في تسييرها للمخاطر المالية، وكيفية منعها من الوصول إليها أو الحد منها.

أهداف الدراسة:

- التأكيد على دراسة القروض لأنها أساس لأي عملية تنمية.
- للمساهمة في وضع إستراتيجية وطنية تهدف لتطوير المؤسسات المالية (البنوك).
- لمنع تعثر وانهيار البنوك، ومنح السلامة والأمان للمؤسسات المالية.
- لمنح فرصة لمتخذي القرارات في المؤسسات المالية لمعرفة جانب من أهم المشاكل التي ممكن أن تقع فيها المؤسسات المالية، والسبل الكفيلة لمعالجتها.

أهمية الموضوع:

- للتخفيض من الخسائر المالية التي تتحملها المؤسسات المالية.
- للحفاظ على استقرار الجهاز المالي الجزائري.
- إبراز دور البنوك في الاقتصاد الوطني (داخليا وخارجيا).

تحديد إطار الدراسة:

- حدود الموضوع: اعتمدنا على النسب المالية للتحليل المالي، من أجل تقييم البنوك في مدى تسييرها للمخاطر.
- الحدود المكانية: اعتمدنا على البيانات المالية "ميزانيات" لإحدى المؤسسات المقترضة من بنك التنمية المحلية (BDL) لوكالة ورقلة.
- الحدود الزمانية: ركزنا في دراستنا على البيانات المالية التي قدمت للبنك محل الدراسة من أجل الحصول على قرض سنة 2013.

منهج البحث والأدوات المستعملة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، بغرض وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل بياناتها، وذلك بعد جمع البيانات والمعلومات، كما إتبعنا منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي لدراسة حالة بنك التنمية المحلية لوكالة ورقلة، وذلك باستخدام مؤشرات ونسب التحليل المالي في تقييم مخاطر البنوك .

الفصل الأول

الدراسة النظرية والتطبيقية

مقدمة:

تعد المخاطر التي تواجه البنوك من المواضيع التي تحظى باهتمام واسع من قبل الباحثين والمختصين والمسؤولين في القطاع البنكي في الوقت الراهن، وذلك نتيجة لأزمة الرهن العقاري لسنة 2007، والتي لا تزال أثارها السلبية إلى يومنا هذا، فالمخاطر التي تواجه البنوك وخاصة القروض هي مخاطر تؤدي بها إلى الانهيار.

في هذا الفصل سنحاول القيام بدراسة عامة حول مخاطر القروض، من خلال عرض مفاهيم مختلفة حولها ومعرفة مختلف صورها وكذلك تقديم أهم الأسس والمعايير المتبعة في منح القروض، ومختلف العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار المنح، وكيفية قياس مخاطر القروض.

المبحث الأول: عموميات حول المخاطر وتسيير المخاطر.

المطلب الأول: مفاهيم المخاطر

المطلب الثاني: أنواع المخاطر

المطلب الثالث: قياس المخاطر

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

المبحث الأول: ماهية تسيير المخاطر

يعتبر الخطر البنكي من المشاكل الاقتصادية المتشابكة لأن آثاره لا تقف عند صاحب الدين البنكي فقط، وإنما تتعداه لتؤثر سلباً على أداء الجهاز المصرفي والاقتصاد الكلي، باعتباره العمود الفقري لاقتصاد أي دولة، من خلال النتائج المالية السلبية المتأتية من المخاطر في حال تحققها، لدى فإنه وجوباً علينا التطرق لهذه المخاطر، أنواعها، قياسها، وكيفية تسييرها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر

أولاً: مفاهيم المخاطرة:

يمكن تعريف المخاطر علي أنها الانحراف عن ما هو متوقع، فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث فهناك مثلاً عدم تأكد من المقرض من استرداد القرض، وعدم تأكد المستثمر من مشروع ما، أو أصل ما من تحقيق العائد، ويمكن تعريف المخاطر أيضاً بأنها كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد و ينتج عنها ربحاً باحتمال معين أو خسارة باحتمال معين.

إذ أن كل قرار من قرارات المؤسسات و البنوك يتضمن مخاطر معينة التي تتمثل في مدى ابتعاد النتائج المحققة عن الأهداف المسطرة، وبالتالي فإن المخاطر ملازمة لنشاط تلك المؤسسات والبنوك، فلا يمكن للبنك أن يمنح قرضاً دون تحمل مخاطر ولا يمكن لمستثمر أن يقوم بمشروع دون أن يسلم من مخاطر عدم نجاحه ومعنى ذلك أن لا تزيد درجة مخاطر استثمارات كل مستثمر عن الحدود التي يعتبرها مقبولة لديه.

فكلما زاد عدم التأكد من الحصول على عائد كلما زادت المخاطر، ولا ينفي وجودها إلا إذا كان احتمال الحصول على تلك العوائد بحجمها و زمن حدوثها يساوي إلى الواحد الصحيح.

1. المعنى الاقتصادي للمخاطرة:

1. "المخطر هو حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها"⁽¹⁾. هذا التعريف يركز على حالة عدم التأكد

(1) - براهمي محمد، "تسيير الخطر في المؤسسة تحدي جديد"، مقالة في مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2005، ص 80.

وإمكانية القياس، لكن في الواقع توجد بعض المخاطر التي يصعب قياسها كونها ناتجة عن تصرفات الأشخاص ذات الطابع المعنوي، ومن جهة أخرى لم يقترن بالنتيجة السلبية الدالة عن المخطر وهو ما أشير له في التعريف الثاني.

2. "المخطر هو عدم التأكد من وقوع خسارة معينة"⁽¹⁾. بالإضافة إلى حالة عدم التأكد هناك الخسارة غير المؤكدة، أي أن المخطر هو الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث معين، ومنه فالمخطر مقترن بصفتين أساسيتين هما حالة عدم التأكد والخسارة، فكلما زاد مقدار عدم التأكد زادت المخاطرة ومنه وقعت الخسارة.

II. المعنى الفقهي للمخاطرة:

قبل نحو 700 سنة كتب الشيخ ابن تيمية: "الخطر خطران

-خطر التجارة: وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها بربح، ويتوكل على الله في ذلك فهذا لا بد منه للتجارة وإن كان قد يخسر، فالتجارة لا تكون إلا كذلك.

-خطر الميسر الذي يتضمن أكل مال الناس بالباطل فهذا الذي حرمه الله ورسوله

ومنه فالمخاطر نوعان:

1. نوع لا ينفك عن المبادلات والمعاملات الحقيقية المنتجة للثروة.
2. نوع يتضمن أكل المال بالباطل وهو ما يتعلق بالمبادلة الصفرية، غير منتجة للثروة فلا يوجد هناك أمر بالتعرض للمخاطر في النصوص الشرعية، وإنما هناك إشتراط الضمان للربح، والضمان هنا يعني تحمل مسؤولية المال وهي مسؤولية تابعة للملكية وليست مستقلة عنها، فإشتراط الضمان إشتراط لتحمل المسؤولية الناشئة عن الملكية وهو مدلول الحديث النبوي "الخارج بالضمان" الذي اتفق عليه الفقهاء، إذا المسؤولية هي المقصودة لأنها تحقق التوازن بين الحقوق والواجبات، وتوجه الموارد لتحقيق قيمة مضافة في النشاط الاقتصادي، أي أن المخاطرة هنا تابعة للنشاط الحقيقي وليست مستقلة بحيث تصبح هدفا في ذاتها.

(1) - براهيم محمد، نفس المرجع السابق، ص 80.

أما الضمان المستقل عن الملكية فلا يجوز المعارضة عليه لأنه غرر بإجماع الفقهاء، ومنه فإن المخاطرة التي لا تولد الثروة تضر بالنشاط الاقتصادي، وهذا فرق جوهري بين المخاطر المقبولة وتلك الممنوعة في الاقتصاد الإسلامي.⁽¹⁾

ثانيا: مفهوم تسيير المخاطر:

يمكن تعريف تسيير المخاطر على أنه " منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"⁽²⁾. كما يمكن تعريفها، على أنها " الإجراءات التي تقيم التحكيم بين نتائج وتكاليف تدنئة المخاطر، والتي على أساسها يتم اختيار إستراتيجية مواجهة المخاطر"⁽³⁾. وتعرف أيضا على أنها "مجموع العمليات التي تحتوي على أسلوب للتحكم في المخاطر سواء ما تتعلق منها بمخاطر العمل، الجدولة، التكلفة، العقد، الجودة، أو الموارد إذ تضم هذه الإدارة مايلي:

1. تحديد المقاييس الوقائية لتجنب المخاطر أو التقليل من آثارها؛
 2. وضع خطط طوارئ للتعامل مع المخاطر إذا وقعت؛
 3. بدل أقصى مايمكن لتخفيف الالتباس عن طريق جمع معلومات جيدة؛
 4. وضوح الرؤية لدى صانعي القرار.⁽⁴⁾
- وينقسم تسيير المخاطر إلى نوعين:

1. التسيير الوقائي:

وهذا عبر أخذ الضمانات الملائمة واحترام التنظيم الاحترافي.

2. التسيير العلاجي: وهو استعمال طرق وتقنيات تسيير المخاطر والتخلص منها مثل

تحويل القرض إلى قيم منقولة، بيع الديون التي للمصرف على العملاء، وللأسف فإن

(1) - سامي إبراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2007، ص 61.

(2) - طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 51.

(3) - Z BODIE et R .MERTON, Finance, Pearson, Paris, 2001, P 297-

(4) - سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 31.

3. هذه الطرق غير مستعملة في بلدنا لأنها تتطلب تكيفا للتشريعات السائدة، ومحيطا معيناً (سوق مالية نشطة) وغير ذلك.

إن إدارة المخاطر هي عبارة عن عملية قياس وتحديد احتمالات التعرض للخطر ثم تطوير أساليب وتقنيات التحكم في هذا الخطر ومحاولة تجنب حدوثه.

ثالثاً: المخاطر المصرفية:

هناك تعريفات عديدة ومختلفة للمخاطر حسب طبيعة النشاط الممارس في أي مؤسسة بنكية، وعليه فهي جزء لا يتجزأ من النشاط.

وبمفهومها الواسع تعني التعرض لظرف معاكس، حتى الساعة هذا المفهوم كان كافياً ومستخدمًا، إلا أنه حالياً أصبح تعريفها أكثر دقة، ومن بين التعاريف الحالية للمخاطر نذكر:
تعرف على أنها "حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المتوقعة أو المأمولة"⁽¹⁾

وتعرف كذلك على أنها احتمال تحقيق مردود أو عائد أو تدفق نقدي أقل من المردود أو العائد المتوقع"⁽²⁾

وتعرف أيضاً على أنها "حالة عدم التأكد التي تلازم متخذ القرار بسبب عدم تأكده من نتائج قرارته، مما ينتج من ورائها خسارة مادية، وبمعنى آخر هي عبارة عن الانحرافات بين النتائج الفعلية والمستقبلية والمتوقعة"⁽³⁾

وعرفها قاموس Webster على أنها "إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة، من هنا فإن المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب بها"⁽⁴⁾

(1)- طارق عبد العال حماد، نفس المرجع السابق، ص 16.

(2)- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010، ص 205.

(3)- محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتب الأكاديمية، الطبعة الأولى، 2004، ص 15.

(4) فلاح الحسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، الأردن، 2006، ص 165

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية

المخاطر هي جزء من العمل المصرفي، والبنك التجاري، بشكل خاص كمؤسسة مالية، تمثل المخاطر جزءاً لا يتجزأ من طبيعة نشاطه، خاصة عندما يتعلق الأمر بمحيط اقتصادي مفتوح وتنافسي، لدرجة أن البعض يرى أن البنك بمثابة مؤسسة لتحمل المخاطر، كما يذهب البعض إلى القول بأن: العمل المصرفي في جملته هو تحمل للمخاطر، وأن الرجل المصرفي الناجح هو ذلك الرجل القادر بخبرته على تقييم وتقدير هذه المخاطر.

وللمخاطر المصرفية مصادر مختلفة، فمنها ما هو متعلق بالعميل، ومنها ما هو مرتبط بالبنك، ومنها ما له علاقة بالظروف العامة، وكذا طبيعة القرض المطلوب، وأهم المخاطر التي يمكن للبنك مواجهتها هي: خطر عدم التسديد، خطر السيولة، خطر سعر الفائدة وخطر سعر الصرف.

أولاً: المخاطر المالية:

تتعلق بإدارة الميزانية العمومية للبنك أي إدارة موجودات ومطلوبات البنك ويدخل في إطارها مايلي:

- 1. مخاطر الائتمان:** وهي من المخاطر التقليدية وأهمها التي يتعرض لها البنك على الدوام، وتعني "أن يتخلف العملاء عن الدفع، أي عجزهم عن الوفاء أو عدم الرغبة من القيام بالوفاء بالتزاماتهم المالية لخدمة الدين إتجاه البنك، مما يولد هذا العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لمبلغ القرض المقدم للعميل، ولهذه المخاطر أهمية قصوى حسب أهمية الخسائر المحتملة، كما تعني هذه المخاطر أيضاً تراجع المركز الائتماني للعميل وهذا التراجع لا يعني بالضرورة التخلف عن السداد وإنما احتمال يزداد، إذا تعتبر القروض من أكبر مخاطر الائتمان وأكثرها وضوحاً التي تواجه معظم البنوك⁽¹⁾.
- 2. مخاطر السيولة:** تشير إلى احتمال عدم قدرة البنك على دفع ديونه والتزاماته عند استحقاقها وذلك لعدم استطاعته تحويل الموجودات إلى نقدية، أو عدم قدرته على توفير أموال كافية، وإذا استطاع ذلك تأتي هذه الأموال بتكاليف عالية جداً، ما قد يؤثر على مداخل البنك وأس ماله (صعوبة عند وجود فجوات أو عدم تطابق التدفقات

(1) - مهند حنا نكولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص70.

النقدية بتكلفة معقولة).

كما يمكن أن تنشأ من عدم قدرته على مقاصة المخاطر مقابل الموجودات التي يتحصل عليها حالياً، وهذا قد يجبره على بيع موجوداته بخسارة لأنها غير سائلة أو لأن السوق يواجه أزمة سيولة.

3. مخاطر السوق: "هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية البنك وخارجها

لخسائر نتيجة تقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب

أسعار الفائدة والأسهم في الأدوات المالية المصنفة ضمن محفظة المتاجرة"⁽²⁾.

وتنقسم مخاطر السوق إلى:

- **مخاطر أسعار الفائدة:** تظهر أساساً إذا كان البنك متعلقاً بالقروض ذات الأسعار الثابتة أكثر من المتغيرة، و تكون هذه المخاطر أكثر زيادة في المدة المتوسطة للدفعات وأكثر ارتفاعاً في المدة المتوسطة لمصادر المؤسسة في إطار أقوى تصعيداً للأسعار.⁽³⁾
- **مخاطر أسعار الصرف (العملات):** تظهر من خلال تحقق خسائر نتيجة التغيرات في سعر صرف العملات مقارنة بالعملة الأجنبية المرجعية للبنك، وتؤدي إلى إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية ووقوع تباين في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف عن طريق مؤشرات أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية، وهذا يتطلب من البنك التحوط ضد تقلبات أسعار العملات، لتجنب الخسائر المحتملة.
- **مخاطر المشتقات المالية:** تعرف المشتقات المالية بأنها عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد)، والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات

⁽²⁾ - بلعزوز بن علي، إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2008-2009، ص 334.

⁽³⁾ - Jean christion lointier, Jean louis salvignol, Goy buaillon L'entreprise et la banque leur relation d'affaires en pratique, economica, paris, 2006, p 238.

الأجنبية... إلخ، وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد.⁽¹⁾

4. مخاطر رأس المال: يرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتناس الخسائر التي يمكن أن تحدث وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين ولهذا تهتم المصارف المركزية بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف حيث يعتبر ضمانا لحقوق المودعين والدائنين.⁽²⁾

5. مخطر الملاءة المصرفية: تعرف الملاءة المصرفية بالرصيد الصافي للمصرف بمعنى الفرق بين قيمة استعمالاته والتزاماته، فنقول أن المصرف له ملاءة مالية في حالة تفوق استعمالاته (موارده) على التزاماته، كما يعرف مخطر ملاءة المصرف باحتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية للأصول بالمصرف إلى مستوى أقل من القيمة السوقية للتزاماته، وهذا يعني أنه إذا اضطر إلى تسهيل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته، وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين.

ويعتبر خطر الملاءة المالية نتيجة لمختلف المخاطر التي تتعرض إليها المصارف، بما في ذلك مخاطر القرض التي تتجم عن فشل المصرف في استرداد أمواله، ومخاطر الفائدة التي تجعل تكلفة موارده أكبر من عوائده استخداماته، بالإضافة إلى مخاطر الصرف والسيولة التي تؤثر على رأسمال المصارف واحتياطياته.⁽³⁾

ثانيا: المخاطر التشغيلية(العمليات):

تنتج عن تغير مصاريف التشغيل بمقادير أكبر من المتوقع، إذ يؤثر التغير الحاصل على صافي الدخل وكذا قيمة المشروع، وقد تكون هذه المخاطر ناجمة عن أحد المخاطر الآتية:

(1) - سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(2) - عبد الرزاق خليل؛ بوعبدلي أحلام، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص 104.

(3) - بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 209.

1. **الاحتيال المالي (الاختلاس):** نجد الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاحتيال والاختلاس شيوعاً بين الموظفين إذ تعتبر معظم الخسائر التي تتعرض لها البنوك بسبب الاختلاس، متمثلة في الأموال المودعة في البنك وأجهزة الصراف الآلي، حيث أن استعادة تلك الخسائر من الأمور الصعبة والمعقدة وأحياناً مستحيلة، مما يستدعي ضرورة تصميم برنامج للكشف عن حالات الاختلاس ووضع إجراءات فعالة لتقليل احتمال حدوثها، بحيث تكون تكلفتها أقل من تكلفة استعادة تلك الأموال.⁽¹⁾
2. **مخاطر التزوير:** إن عمليات التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الاعتماد، أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين في المصارف على التأكد بصورة كافية من صحة المستندات المقدمة إليهم من العملاء قبل البدء في دفع قيمتها.
3. **تزيف العملات:** إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزيف العملات، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقدير حجم عمليات الدولار المزورة بنحو بليون دولار أمريكي ويتم تداولها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن لأي خبير في هذا المجال اكتشاف ذلك.
4. **الجرائم الإلكترونية:** تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعاً، وتتمثل في المجالات الرئيسية التالية: أجهزة الصرف الآلي، بطاقة الائتمان، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال تواطؤ الموظفين، تبادل البيانات آلياً.
5. **المخاطر المهنية:** يمثل تعرض المصارف عموماً إلى نقص في مخصصاتها للخدمات أكبر أشكال مخاطر العمليات انتشاراً في القطاع المصرفي وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة عن تلك المؤثرة على ذات المصرف علماً أن الالتزامات تنشأ من مصادر مختلفة منها دعاوي المساهمين، الخدمات المقدمة للعملاء، ممارسات موظفي المصارف.

(1) - دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج، الأردن، 2009، ص41.

ومن العوامل التي تؤدي إلى مخاطر العمليات أو تزيد من حدتها:⁽¹⁾

- تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في الخدمات وبالتالي إحلال الآلية في الأنظمة والتقنيات محل الجهد البشري.
- تطور التجارة الإلكترونية، واستخدام شبكات الكترونية لتأدية خدمات مصرفية تقليدية أو مبتكرة لفئة من الزبائن يعد إحدى المنافذ للتعرض إلى مخاطر العمليات.
- الاستثمار في خدمات بنكية جديدة أو محسنة يفرض مبالغ هامة لتغذية وصيانة الأنظمة خصوصا الرقابة الداخلية.
- الاستعانة باتفاقية التعهد من الباطن والمقاصة وأنظمة التسوية قد تخفض مخاطر معينة لكنها تطرح مخاطر هامة أخرى على المصرف.

ثالثا: مخاطر أخرى:

- I **المخاطر الإستراتيجية:** تتمثل في المخاطر التي تنجم عن عدم اعتماد الاستراتيجيات المناسبة، التي تعمل على تحقيق التوازن الجيد والمناسب بين الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية الإلكترونية، بما لا يؤدي بالبنك للتعرض للمزيد من المخاطر ولا يتأثر مركزه التنافسي، ولهذه المخاطر أهمية بالغة لأنها تؤثر بدرجة كبيرة على مستقبل البنك.⁽²⁾
- II **المخاطر السياسية:** هي المخاطر التي تنتج عن القرارات الحكومية مثل الضرائب، التسعير، الجمارك، التأميم.⁽³⁾
- III **مخاطر الالتزام:** هي تعرض البنك لعقوبات سواء كانت في شكل جزاءات مالية أو عن طريق حرمانه من ممارسة نشاط معين نتيجة ارتكابه مخالفات.⁽¹⁾
- IV **المخاطر القانونية:** تتعرض لها البنوك عندما تدخل في أنواع جديدة من المعاملات وتكون مرتبطة بعدم وضع العقود المالية موضوع التنفيذ، أي ترتبط بالنظام الأساسي من جهة،

(1) - حمزة طيبي، البنوك التجارية الجزائرية وتحديات اتفاقية بازل 2، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2007، ص 09.

(2) - طيبة عبد العزيز؛ مرايمي محمد، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، أيام 11-12 مارس 2008، ص 6.

- محمد علي محمد علي، إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية (مدخل تعظيم القيمة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص 6.

(1) - سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2008، ص 267.

والتشريعات والأوامر التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات من جهة أخرى، وقد تكون من مصادر خارجية مثل: الضوابط الرقابية التي تؤثر على بعض أنشطة المصارف كما قد تكون من مصادر داخلية تسببت فيها إدارة المصارف أو موظفيها مثل: الاحتيايل وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين.⁽²⁾

V مخاطر السمعة: تنشأ من توافر انطباع سلبي عن البنك والذي قد يؤدي به إلى خسارة عملائه وتحولهم إلى البنوك المنافسة ويعود حدوث هذا الإنطباع للأسباب التالية:⁽³⁾

• التصرفات الناشئة عن موظفي البنك.

• عدم القدرة على خدمة العملاء بالجودة والسرعة المطلوبة.

• اهتزاز ثقة العملاء بسرعة البنك.

• عدم التزام البنك بالقواعد المنصوص عليها.

VI مخاطر الإفلاس: يتعلق الأمر ببقاء المؤسسة البنكية، وهو خطر يدرس في الأخير لأنه بصفة عامة هو نتيجة اضطراب خطر أو أكثر من الأخطار السابقة ومع ذلك البنك لم يتخذ إجراءات احترازية.

كما نستطيع أن نثبت أن إفلاس بنك ما يبدأ عادة في بصمة في السيولة لأنه بمجرد أن الأسواق تبدأ بتحدي أو مواجهة مؤسسة على الثقة أو الوفاء على معلومات مدققة أولاً على الخسائر المرتفعة هذا لا يعد بالإمكان بعد إرجاع الأموال، وتحليل هذا الخطر يعتمد على الكثير من العوامل.⁽³⁾

VII المخاطر الفنية: تظهر في العديد من المخاطر وهي:

• أخطاء في عملية تسجيل المعاملات .

• قصور في نظام المعلومات.

• غياب أدوات كافية لقياس المخاطر.⁽¹⁾

⁽²⁾ - طارق الله خان؛ حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003، ص 33.

⁽³⁾ - موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص 21.

⁽⁴⁾ - Sylvie de cousseryues , gestion de la banque de diagnostic à la stratégie, dunod, paris, 5^e édition, 2007, p 112 .

⁽¹⁾ - مهند نيكولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 83.

المطلب الثالث: قياس المخاطر البنكية:

تعتبر المخاطر المالية الأكثر خطورة على البنوك فهي تشكل عنصر مهم في عملية إدارة المخاطر لما ينتج عنها من خسائر مادية تؤدي إلى عجز وفشل البنوك في مهمتها كوسيط مالي، ولهذا فلا بد من البحث عن محددات هذه المخاطر وأساليب لقياسها وتقييمها ومحاولة تغطيتها.

أولاً: مؤشرات قياس المخاطر:

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس المخاطر ويمكن ذكر أهمها من خلال الجدول التالي:

أهم مؤشرات قياس المخاطر البنكية:

الجدول رقم: 01

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
مخاطر الائتمان	<ul style="list-style-type: none"> ○ صافي أعباء القروض / إجمالي القروض ○ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض غير المنتظمة ○ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحققت ولم تسدد ○ الأوراق المالية (غير حكومية) / إجمالي الأصول ○ الاحتياطي السنوي لخسائر القروض / إجمالي القروض ○ مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطر السيولة	<ul style="list-style-type: none"> ○ إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول ○ الودائع الأساسية / إجمالي الأصول ○ الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول ○ الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة / إجمالي الأصول ○ صافي القروض / إجمالي الأصول ○ الاستثمارات المالية قصيرة الأجل / إجمالي الودائع ○ سلم الاستحقاقات
مخاطر أسعار الفائدة	<ul style="list-style-type: none"> ○ الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول ○ الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم ○ الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	<ul style="list-style-type: none"> ○ المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية ○ إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	<ul style="list-style-type: none"> ○ إجمالي الأصول / عدد العمال ○ مصاريف اليد العاملة / عدد العمال ○ صافي الدخل / عدد العمال

<ul style="list-style-type: none"> ○ إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول ○ الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول الخطرة ○ القاعدة الرأسمالية / الأصول الخطرة ○ إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الودائع ○ إجمالي حقوق الملكية / الأصول الخطرة ○ توزيعات الأرباح النقدية / صافي الدخل ○ معدل النمو في الشريحة الأولى لرأس المال 	مخاطر رأس المال
--	-----------------

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص239.

- الأصول الخطرة أو ذات المخاطرة = الأوراق التجارية المخصومة + القروض والسلفات + الأوراق المالية غير حكومية.
- الأصول المتقلبة (الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة) = استثمارات مالية قصيرة الأجل + القروض ذات معدل الفائدة المتغير بجميع أنواعها.
- الخصوم المتقلبة = ودائع الطلب + ودائع قصيرة الأجل و ودائع التوفير + القروض
- المؤشرين الأخيرين من مؤشرات قياس مخاطر الائتمان يفصحان عن كيفية استعداد البنك لمواجهة خسائر القروض من خلال بناء إحتياطات خسائر القروض.⁽¹⁾

الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المالية في البنوك:

الجدول رقم: 02

المخاطر المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس المتقدمة	أساليب (طرق) إدارة المخاطر
مخاطر الائتمان	1.متوسط القروض / الأصول 2. القروض غير المسددة / إجمالي الخسائر 3. خسائر القروض / إجمالي الخسائر 4. احتياطي خسائر القروض / القروض	1.درجة تركيز القروض 2.معدل نمو القروض 3.معدلات الإقراض المرتفعة 4.الاحتياطيات / القروض غير المسددة	1. تحليل الائتمان 2. توثيق الائتمان 3. رقابة الائتمان 4. تقييم خاص للمخاطر الائتمانية
مخاطر السيولة	1.القروض/الودائع 2.الأصول السائلة / الودائع	1.الأموال المشتراة 2.تكاليف الإقراض 3.الأصول السائلة	1.زخطة السيولة 2.خطة سيولة للطوارئ 3.نموذج التكلفة أو التغير

⁽¹⁾ - حاكم محسن الربيعي؛ حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار البيازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

4.تطوير مصادر التمويل	4.الاقتراض / الودائع		
1.إدارة الفجوة المتحركة 2.تحليل التدفق	1.سلسلة الفجوات 2.تحليل التدفق 3.الفجوات المتحركة	1.الأصول الحساسة لسعر الفائدة/ الخصوم الحساسة 2.الفجوة	مخاطر سعر الفائدة
1.تخطيط السيولة 2.سياسة لتوزيع الأرباح 3.ملائمة رأس المال	1.الأصول الخطرة المعدلة/حق الملكية 2.النمو في الأصول بالمقارنة بالنمو في حق الملكية	1.حق الملكية/الودائع 2.حق الملكية/الأصول 3.إجمالي الديون/الأصول	مخاطر الرافعة

المصدر: نادية أبو فخرة : تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية. نموذج تجريبي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1998، ص236.

ثانيا: الأسلوب الكمي (الأساليب الإحصائية):

كما رأينا سابقا في الأسلوب البياني حيث يعطينا فكرة عن حجم المخاطر التي يتضمنها التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري إلا انه يفشل في تزويدنا بقياس دقيق لحجم هذه المخاطر لدى من الأفضل استخدام أساليب كمية تمكننا من إجراء قياس دقيق للمخاطر فهي تقيس درجة المخاطر في قيمة التدفقات النقدية أو قياس درجة حساسيتها اتجاه التغيرات التي تحدث في تدفقات أخرى ومن أهم الأساليب الكمية التي تقيس المخاطر المالية نجد :

1- المدى: يمثل الفرق بين القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية أو المتغير المالي موضع الاهتمام، ويعتبر من أبسط مقاييس التشتت، وكذا درجة المخاطر، حيث كلما زادت مقيماته كان ذلك مؤشرا على ارتفاع درجة أو مستوى مخاطر التدفقات النقدية عن القيمة المتوسطة لها، ويقاس كما يلي:

المدى للمشروع ن = العائد الأحسن - العائد الأسوأ

ومنه لدينا: المدى للمشروع (أ) 2000 - 1000 = 1000 دينار

المدى للمشروع (ب) 3000 - 0 = 3000 دينار

وطالما أن المدى (أ) أقل من (ب) فإن درجة تشتت تدفقات المشروع (أ) ودرجة الخطر المتعلقة به أقل من نظيرتها في المشروع (ب). ورغم تساوي التدفقات النقدية لكلا المشروعين فإن المشروع (أ) هو الأفضل لأنه أقل خطرا.

من جهة أخرى يعتبر هذا الأسلوب (المدى) له نقائص ويعاب عليه لأنه لا يستخدم كافة المعلومات المتاحة عن التدفقات النقدية فهو يقتصر على استخدام قيمتين فقط وهما أعلى قيمة وأقل قيمة. كذلك يتجاهل احتمالات تحقق التدفقات النقدية ما يجعله غير دقيق لقياس المخاطر. (1)

2- التوزيعات الاحتمالية:

هي أداة كمية أكثر تفصيلا من المدى لأنها تقوم بتتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقع أن تحدث في ظل الأحداث الممكنة بالإضافة لذلك تقوم بتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، وبما يمكن من مفاضلة بينها. وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين كلما كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر. (2)

3- الانحراف المعياري : يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر وهو أكثر دقة من المدى لأنه يأخذ في الحسبان كافة المعلومات عن التدفقات النقدية واحتمال حدوثها أيضا.

وهو يقيس مدى انحراف القيم عن وسطها الحسابي أي أنه يقيس انحراف عائد الاستثمار عن الوسط الحسابي له ويعتبر مقياس كمي مطلق للمخاطر .

4- معامل الاختلاف : هو مقياس نسبي لدرجة التشتت أو المخاطر، فهو يقيس مخاطر الاستثمار على ضوء العائد المتوقع أي ينسب المخاطر إلى العائد.

كذلك يمكن أن تظهر بعض المشكلات في استخدام الانحراف المعياري، وذلك قد يكون لمشروعين نفس الانحراف، وبالتالي يتساوى المشروعين في درجة الخطر وهذا غير منطقي، لدى لتجنب الإشكال نستخدم معامل الاختلاف كمقياس عوضا عن الانحراف المعياري فهو يعطينا نسبة الخطر لكل وحدة عائد على الاستثمار.

(1) - عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 332.

(2) - محمد علي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ويستخدم عادة في حالة عدم تساوي القيم المتوقعة لعوائد المشروعات البديلة وكذا في تقييم
الخطر في المشروعات الفردية.⁽¹⁾

ويتميز معامل الاختلاف بأنه يأخذ في الحسبان القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية لكل اقتراح
عند تقديره للخطر. وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى المخاطر.⁽²⁾

5- معامل بيتا : هو مقياس لمدى حساسية ودرجة تقلب أسعار أو عائد الورقة المالية (سهم
معين) للتقلبات في عائد محفظة السوق والتي تدل عن تقلب السوق ككل، وتعتمد قيمة بيتا
على العلاقة التاريخية بين معدل عائد الورقة المالية ومعدل عائد السوق.

ثالثا: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:

النسب المالية :

التحليل بواسطة النسب من أهم الطرق التي تسمح للبنك بتشخيص وتقييم وضعية المؤسسة،
ويوجد عدد كبير من النسب المالية واستعمالها يتوقف على نوعية القروض المطلوبة ومدى تحليلها
للأخطار. ويمكن تصنيف هذه النسب كما يلي : نسب الهيكل المالية، نسب السيولة، نسب النشاط،
ونسب المردودية.

1 نسب الهيكل المالي:

وتتشكل من جملة من النسب أهمها :

1 - نسبة رأس المال العامل :

وتعطى بالعلاقة التالية : **نسبة رأس المال العامل = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة**

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة :

■ إذا كانت هذه النسبة أكبر من 1، فمعنى ذلك أنّ الأموال الدائمة تغطي كل الأصول
الثابتة، وأنّ رأس المال العامل موجب.

(1) - محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية (التحليل المالي للمشروعات الجديدة)، مكتب الجامعي الحديث، 2009، ص 131.

(2) - عاطف وليد أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص 340.

▪ إذا كانت هذه النسبة أقل من 1، فمعنى ذلك أنّ الأموال الدائمة لا تغطي كل الأصول الثابتة، وأنّ رأس المال العامل سالب.

1 ب- نسبة الاستقلالية المالية :

وتعطى بالعلاقة التالية : نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

تسمح هذه النسبة بمعرفة حالة المديونية للمؤسسة، ومن ثم معرفة مدى استقلالية قراراتها، ويستحسن أن تكون أكبر أو تساوي 0,66 وهذا يترجم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها أو الاقتراض من جديد.

1 ج- نسبة التمويل الخارجي :

وتعطى بالعلاقة التالية : نسبة التمويل الخارجي = الديون / الأصول

تعتبر هذه النسبة على مستوى التمويل الخارجي للمؤسسة، أي مدى لجوئها للخارج لتغطية تكاليفها، ويستحسن أن تكون هذه النسبة أقل أو تساوي 0,5.

2- نسب السيولة :

تقوم هذه النسب بقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصيرة، ونميز بين 3 نسب، وهي:

2 أ- نسبة السيولة المحدودة :

وتعطى بالعلاقة التالية : نسبة السيولة المحدودة = (القيم المحققة + القيم المتاحة) /

الديون قصيرة الأجل

تمكّن هذه النسبة من قياس حصة الديون قصيرة الأجل التي يمكن الوصول إليها،

باستعمال القيم المحققة والقيم المتاحة.

2 ب- نسبة السيولة العامة :

تحتسب وفقا للعلاقة التالية : نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

تسمح بإبراز مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة، فإذا كانت هذه النسبة أكبر

من 1، يعني وجود هامش أمان كاف، أي رأس المال العامل موجب.

2-ج- نسبة السيولة الفورية :

تحسب بالعلاقة التالية : نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل
تعبر هذه النسبة عن مدى إمكانية المؤسسة على مواجهة الفورية لديونها قصيرة الأجل،
باستعمال قيمها الجاهزة.

3 حسب النشاط:

تهدف هذه النسب إلى تحديد سرعة دوران بعض القيم مثل : المخزونات، الحقوق والديون،
وذلك بالاعتماد على ما يلي :

3-أ- نسبة دوران المخزون:

وتحسب بالعلاقة التالية : نسبة دوران المخزونات = رقم الأعمال / المخزون المتوسط
للمنتجات النهائية

وتمثل هذه النسبة عدد المرات التي يدور فيها المخزون في السنة، فإذا كان الدوران سريعاً، فإن
المؤسسة حققت مبيعات لمنتجاتها، وهي بذلك تتوفر على سيولة وبالتالي فهي لا تمثل خطر عدم التسديد
بالنسبة للبنك.

3-ب- نسبة دوران الزبائن :

وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة دوران الزبائن = (حقوق الزبائن + أوراق القبض) / رقم
الأعمال

3-ج- نسبة دوران الموردين :

وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة دوران الموردين = (ديون الموردين + أوراق الدفع) /
المشتريات

وتبين النسبتان الأخيرتان على التوالي: المدة اللازمة لتحصيل ما للمؤسسة من ديون، والمدة
الممنوحة لها لتسديد ما عليها من ديون، ومن الأحسن أن تكون هذه الأخيرة أكبر من الأولى، لكي لا تقع
المؤسسة في عجز أمام تسديد ديونها، ومن جهة أخرى حتى تستفيد من الفارق بين المدينين بالمبلغ الذي
يعتبر تمويلاً خارجياً إضافياً بدون فوائد.

4 نسب المردودية (الربحية) :

ويمكن التمييز بين النسب التالية :

4 - أ - نسبة المردودية الاقتصادية :

وتحسب وفقا للعلاقة التالية : نسبة المردودية الاقتصادية = الربح الصافي / مجموع الأصول

وهي تقيس فعالية المؤسسة في استعمال مواردها.

4 - ب - نسبة المردودية المالية :

وتحسب وفقا للعلاقة التالية : نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

وهي تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على إيجاد رؤوس أموال جديدة، فإذا كانت كبيرة فهذا يمكن من

إيجاد رؤوس أموال جديدة.

4 - ج - نسبة المردودية الصافية للاستغلال :

وتحسب بالعلاقة التالية : نسبة المردودية الصافية للاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال

بدون ضريبة

تقوم هذه النسبة بقياس قدرة المؤسسة على الربح حتى بعد خصم كل تكاليف الاستغلال.

ويشكل عام فيما يتعلق بالتشخيص المالي للمؤسسة (موضوع الاقتراض من البنك)، بناء على

الوثائق المالية والمحاسبية، فإن البنك يركز على نسب معينة ذات العلاقة بالنواحي التالية⁽¹⁾ :

- الهيكل المالي للمؤسسة.
- القدرة على الوفاء والاستدانة للمؤسسة.
- السيولة لدى المؤسسة.
- مردودية نشاط المؤسسة.

(1) - بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، دون دار نشر، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص 76.

النسبة	البسط	المقام
1-نسب الهيكله "الوضعية" :		
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة الصافية
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة الصافية
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة	القروض
نسبة قابلية السداد	الأموال الخاصة	المديونية الإجمالية
التمويل عن طريق FR	رأس المال العامل الصافي	الأصول المتداولة
نسبة تغطية المخزونات بـ FR	رأس المال العامل الصافي	المخزونات
2-نسب السيولة :		
نسبة سيولة الأصول	الأصول المتداولة	مجموع الأصول
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل
نسبة السيولة النسبية	قيم للتحقيق+المتاحات	ديون قصيرة الأجل
نسبة الخزينة الفورية	المتاحات	ديون قصيرة الأجل
3-نسبة النشاط "التسيير" :		
نسبة دوران المخزونات	المخزون الوسيط للبضائع	تكلفة شراء البضائع المباعة
نسبة دوران المخزونات	المخزون الكلي	سعر تكلفة المبيعات
نسبة دوران المواد الأولية	المخزون الوسيط للمواد الأولية	مواد أولية مستعملة في المبيعات

نسبة دوران المنتجات التامة	المخزون الوسيطى للمنتجات التامة	سعر تكلفة المنتج التام المباع
نسبة دوران الحقوق	زيائن وأوراق القبض	المبيعات السنوية (T.T.C)
نسبة دوران الموردون	موردون وأوراق الدفع	المشتريات السنوية (T.T.C)
نسبة الأموال الخاصة	نتيجة الاستغلال	الأموال الخاصة
نسبة استغلال الاستثمارات	المبيعات السنوية (H.T)	الاستثمارات الصافية
نسبة دوران الأصول المتداولة	المبيعات السنوية (H.T)	الأصول المتداولة
4-نسب المردودية :		
نسبة طاقة التمويل الذاتي	طاقة التمويل الذاتي	المبيعات السنوية (H.T)
نسبة النتيجة الإجمالية الصافية	النتيجة الإجمالية الصافية	المبيعات السنوية (H.T)
نسبة رأس المال المتداول	رقم الأعمال الصافي	مجموع رأس المال العامل
نسبة رأس المال الخاص	رقم الأعمال الصافي	رأس المال الخاص
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية أو التمويل الذاتي الإجمالي	الأموال الخاصة
نسبة المردودية الاقتصادية	نتيجة صافية+فوائد ومصاريف (قبل الضريبة)	الأموال الدائمة
نسبة مردودية الأموال الجماعية	الربح الصافي (قبل الضريبة)	الأموال الجماعية
نسبة العائد المبين للأسهم	أرباح الأسهم الموزعة	الأموال الجماعية
نسبة دوران الأرباح	الربح الموضوع للتوزيع	الربح الصافي المحاسبي

المصدر: خديش أحمد، سياسة منح القروض ودراسة خطر عدم التسديد، مذكرة الدراسات العليا المتخصصة في البنوك، المدرسة العليا للتجارة، 1999، ص 66.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة:

تتمثل دراستنا في كونها من الدراسات المحدودة حسب علم الباحث التي تمت على البنوك التجارية الجزائرية نخص بذلك ولاية ورقلة، كما أن نتائج هذه الدراسة تساعد عددا من الجهات سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات وذلك للمحافظة على استثماراتهم وتحقيقها لأكبر عائد ممكن، مقابل تحمل أقل الخسائر، أما بالنسبة للمودعين تكمن الأهمية من خلال الاطمئنان على استرجاع ودائعهم من ناحية والفوائد المفروضة عليها من ناحية ثانية، أما المالكين فمن أجل تعظيم الأرباح المترتبة على هذه الأموال، هذا بالإضافة إلى حاجة إدارة المؤسسات المصرفية للتعرف على مؤشرات النجاح والفشل لتمكينها من اتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية لحمايتها من مخاطر الرفع المالي والرفع التشغيلي، كما يستفيد من هذه الدراسة المؤسسات الرسمية من خلال اتخاذ إجراءات وقائية تجنبنا لحدوث أزمات مالية تؤثر على الاقتصاد الوطني، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق بإيجاز لبعض الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع .

المطلب الأول : الدراسات الوطنية:

أولا: فاطمة بن شنة، مذكرة ماجستير بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية، ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)، جامعة ورقلة:

تطرقت هذه الدراسة إلى المخاطر التي تواجه البنك أثناء النشاط المصرفي، والإجراءات والتدابير اللازمة لإدارة وضبط المخاطر المصرفية من أجل التخفيض من حجم خسائر القروض المتعثرة.

فاستخدمت المنهج الوصفي في توضيح الإطار النظري لبازل 2 لدعم السلامة المصرفية، أيضا أسلوب دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري -وكالة ورقلة- مستعينين بأدوات التحليل المالي، وأحد أهم أساليب التحليل العاملي وبالتحديد التحليل التمييزي، وأسلوب الاستبيان والذي استوحينا أسئلته من الجانب النظري للدراسة، بغية معرفة كيفية اتخاذ القرارات الائتمانية على البنوك الجزائرية واستقصاء آراء المصرفيين عن أسباب تعثر القروض. كما استعاننا في تحليل معطيات الاستبيان على بعض أدوات الطرق الإحصائية منها SPSS 16، بالإضافة إلى برنامج MS Excel إصدار 2003 لمعالجة الجداول.

حيث توصلت إلى أن البنوك تقوم بتقييم محفظة قروضها بصفة دورية، للإطلاع على نشاطها الائتماني ومؤشرات تعثرها، وذلك من خلال معرفة فئات المقترضين الأكثر تعثراً من حيث طبيعة نشاطهم، قدراتهم في إدارة نشاطهم...، حجم ونسبة القروض المتعثرة في كل قطاع وفي كل نوع من أنواع القروض، وكذا ضرورة وجود تكامل بين التحليل المالي والتحليل الإحصائي، وذلك لتفادي القصور الناجم عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتقييم مخاطر الائتمان.

ثانياً: فاطمة بن الناصر، مذكرة ماجستير بعنوان: تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية، (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، جامعة ورقلة:

عالجت هذه المذكرة موضوع تسيير مخاطر التمويل بالمصارف الإسلامية، بهدف معرفة مدى نجاحها في القيام بهذه الوظيفة، لاسيما وأن معظمها تنشأ في محيط مصرفي تقليدي، وهو ما يزيد من حدة المخاطر التي تواجهها، واعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي وذلك لسرد مراحل إنشاء المصارف الإسلامية، وعلى المنهج الوصفي بهدف التعرف على مكونات الموضوع وفهم وتحليل محتوياته، كما تم اعتماد في دراسة الحالة على أسلوب المقابلة مع إطارات بنك البركة الجزائري على مستوى الإدارة العليا، لتتوصل في الأخير أن المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية تختلف عن تلك التي تواجه المصرف التقليدية، لكنها نجحت في تسيير مخاطرها والتي تقارب في حدوثها الصفر.

ثالثاً: سمير آيت عكاش، مذكرة ماجستير بعنوان تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية (دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي)، جامعة سعد دحلب البلدية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الجزائرية، وتحديد أوزان ترجيحية لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية لكافة المنشآت طالبة الائتمان، وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبنى عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة أهداف الإدارة المصرفية لدى اتخاذ قراراتها بشأن منح الائتمان.

رابعاً: جهاد حفيان (إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية بورقلة) جامعة ورقلة :

نتيجة لتزايد الأزمات المالية في العديد من الدول وما رافقها من انهيار مؤسسات مصرفية ذات سمعة وانتشار دوليين، جاءت هذه الدراسة للبحث في كيفية تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

الجزائرية، باستعمال المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة ميدانية، حيث يبرز المنهج في توضيح الإطار النظري لبازل 2 في دعم السلامة المصرفية وتفعيل مناهجها في تقييم مخاطر الائتمان، كما اعتمدت أيضا أسلوب دراسة استنبائية لمجموعة من البنوك التجارية في ولاية ورقلة، بغية معرفة كيفية اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية وكذا استقصاء آراء المصرفيين عن أسباب المخاطر الائتمانية، وبينت النتيجة أن البنوك تعتمد على الضمانات كخط دفاع أول لمنح الائتمان.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية:

أولاً: أنطوني سانتوميرو (Anthony M. Santomero) بحث بعنوان تسيير مخاطر البنوك التجارية، جامعة بن سيلفانيا:

طوال السنة الماضية، أجريت زيارات ميدانية لشركات الخدمات المالية لاستعراض وتقييم أنظمتها في إدارة المخاطر المالية، والخدمات المصرفية التجارية، وشمل التحليل عددا فائق من المؤسسات المالية غير النقدية بأمريكا الشمالية فضلا عن العديد من شركات خارج الولايات المتحدة، والمعلومات التي حصل عليها غطى على حد سواء فلسفة وممارسة إدارة المخاطر المالية. وتوضح نتائج هذا التحقيق، أن تقارير حالة تقنيات إدارة المخاطر في الصناعة المصرفية، هو تقرير معيار الممارسة وتقييم لماذا وكيف يجري ذلك، بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم الانتقادات عند الاقتضاء، ومناقشة المشاكل التي وجدت لمعالجة أوجه القصور في المنهجية الحالية التي تستخدم لتحليل المخاطر، والعناصر المفقودة في الإجراءات الحالية لإدارة الخطر.

ثانياً: ميرفت كمال علي أبو كمال (الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين) وهي مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين - :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستراتيجيات، وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية، وأهم النتائج التي توصلت إليها: كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، إضافة إلى الالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية، التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، وتوصلت إلى أنه يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل 2، لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب

المعاصرة، حيث تفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل 2 عند استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي.

ثالثاً: باواه برنارد (Bawuah Bernard) دراسة بعنوان الحوكمة وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي في غانا، جامعة تطوير الدراسات بغانا :

إن الغرض من هذه الدراسة اختبار درجة استخدام البنوك التجارية الغانية لتسيير المخاطر وكذا ممارسات وحوكمة الشركات في التعامل مع أنواع مختلفة من المخاطر، بإجراء استبيان مقسم إلى جزأ الأول يتضمن خمسة أسئلة عن مفهوم المخاطر وتسيير المخاطر، تحديد المخاطر، تقدير المخاطر وتحليلها، مراقبة المخاطر، حوكمة الشركات وممارسة إدارة المخاطر، والجزء الثاني يتضمن أسئلة ترتيبية عن طرق تحديد المخاطر، والمخاطر التي تواجه عينة التعامل، أما نتيجة الدراسة تشير إلى أن مجلس الإدارة وكبار الموظفين يشاركون بنشاط في إدارة المخاطر، وأهم المخاطر التي تواجه البنوك هي مخاطر الائتمان، سعر الصرف، سعر الفائدة، والملاءة المالية.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل وجدنا البنوك تولى أهمية بالغة للمخاطر، فرضها نشاط القروض بمختلف أشكالها، وحتى تتمكن من تحقيق التفوق على منافسيها عن طريق تعظيم عوائدها، وجب عليها تحليل الخطر والتعرف جيدا على مختلف المخاطر وكيفية قياسها.

نستنتج أيضا أن مخاطر البنوك تنشأ أساسا من احتمال فشل العميل المقترض عن الوفاء بسداد الدين المستحق عليه في الموعد المتفق عليه، لهذا فعند أخذ قرار منح القرض أو رفضه يجب دراسة كل طلب بدقة، فإن كان القرار ايجابيا فإن الخطوة الموالية هي تحديد قيمة القرض وكل ما يتعلق بها، لأن معظم صفقات الأعمال تعتمد على الائتمان، ومنه نقول أن البنوك هي العقل المدبر والقروض هي القلب النابض لأي نشاط في حياة البشرية.

الفصل الثاني

دراسة حالة تمويل قرض استغلال
بنك التنمية المحلية

مقدمة:

بغية الإطلاع على واقع تسيير المخاطرة البنكية في البنوك التجارية الجزائرية، من الضروري القيام بدراسة ميدانية لفحص الضوابط والمقاييس المعمول بها في عملية منح القروض، اتقاء لشرّ خطر عدم التسديد، ممّا يتيح لنا فرصة إجراء مقارنة بين ما جاء في القسم النظري وما يحدث فعليا (في البنك المدروس وهو بنك التنمية المحلية BDL الوكالة 188 بورقلة، ومن خلاله البنوك التجارية الجزائرية).

ولكي يتسنى لنا الوقوف على حقيقة وقوف البنوك التجارية الجزائرية في مواجهة الأخطار البنكية، سنتوقف عند كيفية معالجة طلبات القروض، بالتعرض إلى: أهم الوثائق اللّازمة عند طلب القرض، مراحل دراسة الملف، طرق تقييم الأخطار، وكذا الوقاية منها...

لذلك، سنتقسم الدراسة إلى جزئين رئيسيين وهما : طريقة وأدوات الدراسة، تحليل النتائج ومناقشتها، في المبحثين الأول والثاني على التوالي.

المبحث الأول: طريقة وأداة اتخاذ قرار تمويل القرض:

نتطرق إلى معاينة الكيفية والأدوات المستعملة في دراسة حالة طلب قرض من بنك التنمية المحلية في وكالة ورقلة، أولاً دراسة القروض في الحالة العامة، ثم تطبيقها على حالة طلب قرض من المؤسسة (X).

المطلب الأول: تقديم بنك التنمية المحلية

نشأ عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 30 أبريل 1985 ليقوم بالمهام التالية :

- تلقي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل من الأفراد والمؤسسات.
- تمويل التجارة الخارجية.
- تمويل الجماعات والمؤسسات المحلية بواسطة قروض قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل، وهو الهدف الرئيسي الذي أنشأ لأجله البنك.

أولاً: الأسس التي يعتمد عليها بنك التنمية المحلية في دراسة ملفات طلب القروض

هذه الحالة المعدة للدراسة، تتعلق بمؤسسة منظمة في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)، مختصة في صناعة المواد الغذائية، تقدمت بطلب كتابي إلى وكالة بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة رقم: 188 بتاريخ: 20/01/2013. وهذا للحصول على قرض لتغطية احتياجاتها الخاصة بالاستغلال خلال سنة 2013. علماً بأن المؤسسة أرفقت بالطلب الوثائق التالية :

- الميزانيات المحاسبية للسنوات الثلاثة الأخيرة وكذا جداول حسابات النتائج.
- مؤشرات عن المؤسسة.

أ - مكونات الملف:

بمجرد تقديم طلب القرض من طرف الزبون، يشرع البنك في تكوين ملف خاص به، ويتضمن الوثائق التالية :

- طلب خطي (يتضمن المعلومات التالية : طبيعة القرض، قيمته، مدته، وموضوعه).

- نسخة مطابقة للأصل من السجل التجاري.
 - الملف الضريبي.
 - عقد الملكية أو عقد الكراء.
 - شهادة من الـ "CNAS" (تثبت وضعية الزبون تجاه الضمان الاجتماعي).
 - الميزانيات المحاسبية، وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة (أو الميزانيات وحسابات النتائج التقديرية بالنسبة للمؤسسات حديثة النشأة).
 - فواتير شكلية، تمثل التكلفة الإجمالية للمشروع.
 - وثيقة تعكس المبيعات التقديرية.
 - وضعية الزبون تجاه البنوك الأخرى.
 - دراسة تقنية -اقتصادية للمشروع.
- ب -دراسة الملف:

ب-1- تقديم المؤسسة (X)الطالبة للقرض * :

- شكلها القانوني : شركة ذات مسؤولية محدودة.
- القطاع : مؤسسة خاصة.
- نشاطاتها : إنتاج المواد الغذائية.
- مقرها: مدينة ورقلة.

ب-2- القروض المطلوبة:

- سحب على المكشوف بمبلغ: 10.000.000,00 دج.
- تسبيقات على المخزون بمبلغ: 15.000.000,00 دج.

ب 3- مدة القرض: سنة.

ب-4- الغرض من القرض: المؤسسة طلبت القرض لتسهيل وضعية الخزينة، من أجل أن تتمكن

من مواجهة طلبات أصحاب الأوراق التجارية عند تاريخ استحقاقها وكذلك تعويضا لرأس المال العامل، بالإضافة إلى دفع مصاريف التسيير الجارية (مرتبات وأجور العمال في نهاية الشهر)⁽¹⁾. وفيما يلي الميزانيات المالية المختصرة للسنوات 2010، 2011، 2012:

* - عملا بالسّر المهني المتعلق بالميدان البنكي، كما نصّت عليه المادة 169 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، فإننا سنستبدل تسمية المؤسسة طالبة القرض بالرمز (X)، وهذا خلال الدراسة.

⁽¹⁾ - السيدة طليبة رحيمة، مكلفة بدراسة ملفات القروض ببنك التنمية المحلية وكالة ورقلة، مارس 2015، (مقابلة شخصية).

الوحدة : 1000 دج.

2012	2011	2010	الخصوم	2012	2011	2010	الأصول
56384	46001	46704	الأموال الدائمة	68873	47175	48606	الأصول الثابتة
41065	46001	38923	الأموال الخاصة	57180	55457	75283	الأصول المتداول
7078	28923	19611	نتائج رهن التخصيص	25962	42805	31573	المخزونا ت
1914	7078	9312	أرباح الدورة	18251	(8020)	31688	قيم قابلة للتحقيق
15319	-	7781	ديون طويلة الأجل	12967	20672	12022	المتاحات
69669	56631	77185	ديون قصيرة الأجل				
126053	102632	123889	المجموع	126053	102632	123888	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات طلب القرض.

ثانيا: دراسة طلب القرض :

إنّ دراسة هذا النوع من القروض، تتم على مستوى الوكالة البنكية عن طريق عون مكلف بالدراسات، يقوم بدراسة ملف القرض المطلوب، ثم يحيله مع نتائج الدراسة إلى مدير الوكالة لفحصه، مراجعته، واتخاذ القرار بشأنه. وعليه فدراسة طلب القرض تمر بمرحلتين:

المرحلة الأولى : ويقوم بها المكلف بالدراسات وتشتمل على :

1- الزيارة الميدانية: للمؤسسة طالبة القرض، والتي ينبغي أن تتوج بمحضر بغية التأكد من صحة البيانات الواردة إليها في ملف القرض. فبعد المعاينة الميدانية للمؤسسة (×) تبين أنها تحتوي على تجهيزات جيدة ومستغلة أحسن استغلال، كما أنها تتمتع بصيانة دورية ومنتظمة.

2- دراسة السوق : إنّ منتجات المؤسسة استهلاكية موجهة لتغطية حاجات السوق المحلية، أما عن التمويل، فالمؤسسة لديها مصادر خارجية تحصل منها على المنتجات الفلاحية .

3 -دراسة وضعية المؤسسة تجاه البنك والمؤسسات المالية الأخرى : المؤسسة (×) ذات علاقة عريقة مع البنك (BDL)، ترجع إلى سنة 2001، ومن ثمّ فهي تعتبر متعاملا رئيسيا، الشيء الذي مكن البنك من معرفة وضعيتها الحقيقية، من حيث نشاطها أو من حيث صحتها المالية، كما نسجل أن وضعية المؤسسة مسواة تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من حوادث العمل ، أما تجاه مصلحة الضرائب فيبقى عليها مبلغ : 156.000 دج (المؤسسة مدينة)⁽¹⁾.

4- دراسة إمكانيات المؤسسة :

▪ المؤسسة (×) تتوفر على عمال ذوي خبرة طويلة ويتمتعون باستقرار على مستوى مناصب شغلهم.

▪ المؤسسة (×) تتوفر على تجهيزات جيدة تسمح لها بمزاولة نشاطها بشكل عادي.
كل تلك العوامل تؤثر على قدرة البنك على التنبؤ بمستقبل الوضعية الحقيقية للمؤسسة (×).

المرحلة الثانية : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة :

انطلاقا من الوثائق المالية والمحاسبية للمؤسسة (×) الواردة إلى مصالح الوكالة البنكية، قام المكلف بالدراسات بإعداد الميزانيات المالية وتحليلها، وحساب بعض المؤشرات والنسب المالية التي تبين التوازن المالي للمؤسسة، وكذا قدرتها على التسديد والتمويل الذاتي لنشاطها، وهذا ما يبرز فيما يلي :

(1) - حسب وثائق الملف.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي :

1- رأس المال العامل :

الجدول رقم :05

الوحدة : 1000 دج

حساب رأس المال العامل للمؤسسة (×)

2012	2011	2010	السنة البيان
56384	46001	46704	أموال دائمة (1)
68873	47175	48605	أصول ثابتة (2)
(12489)	(1174)	(1901)	ر.م.ع = (1) - (2)

المصدر : من إعداد الطالبة، بناء على البيانات المقدمة إلى البنك.

نلاحظ أن رأس المال العامل - خلال السنوات الثلاثة- سالب، وهذا ما يعبر على أن المؤسسة لا تتمتع بهامش أمان والمتمثل في عجز التمويل الدائم.

2+ الاحتياج في رأس المال العامل :

الجدول رقم : 06

الوحدة : 1000 دج

حساب الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة (×)

2012	2011	2010	السنة البيان
25962	42805	31573	قيم استغلال (1)
18251	(8020)	31688	قيم قابلة للتحقيق (2)
69669	56631	77185	ديون قصيرة الأجل (3)
(25456)	(21846)	(13924)	إ.ر.ع = (1) + (2) - (3)

المصدر: نفس المرجع السابق

من الملاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال السنوات الثلاثة، وهذا ما يدل رياضياً على أن موارد الاستغلال لا تغطي الديون قصيرة الأجل.

3 الخزينة :

الجدول رقم : 07

حساب الخزينة للمؤسسة (×) الوحدة : 1000 دج

2012	2011	2010	السنة البيان
(12489)	(1174)	(1901)	رأس المال العامل(1)
(25456)	(21846)	(13924)	الاحتياج رأس المال العامل(2)
12967	20672	12023	الخبزينة = (1) - (2)

المصدر : نفس المرجع السابق.

إنّ تدبب الخزينة، يؤول إلى التغيير في احتياج رأس المال العامل، ورأس المال العامل، وكذلك التغيير في نشاط المؤسسة.

التحليل بواسطة النسب المالية :

1 نسب الهيكلية (الوضعية) :

■ نسبة التمويل الدائم :

الجدول رقم : 08

حساب نسبة التمويل الدائم للمؤسسة (×) الوحدة : 1000 دج

2012	2011	2010	السنة البيان
56384	46001	46704	الأموال الدائمة(1)
68873	47175	48605	الأصول الثابتة(2)
0,81	0,97	0,96	نسبة التمويل الدائم = (1) ÷ (2)

المصدر: نفس المرجع السابق.

▪ نسبة التمويل الخارجي (قابلية السداد) :

الجدول رقم : 09

الوحدة : 1000 دج

حساب نسبة قابلية السداد للمؤسسة (×)

2012	2011	2010	السنة البيان
84988	56631	84966	مجموع الديون (1)
126053	102632	123889	مجموع الأصول (2)
0,67	0,55	0,58	القابلية للسداد = (1) ÷ (2)

المصدر : نفس المرجع السابق.

▪ نسبة الاستقلالية المالية :

الجدول رقم : 10

الوحدة : 1000 دج

حساب نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة (×)

2012	2011	2010	السنة البيان
41065	46001	38923	الأموال الخاصة (1)
84988	56631	84966	الديون (2)
0,48	0,81	0,45	الاستقلالية المالية = (1) ÷ (2)

المصدر: نفس المرجع السابق.

2- نسب السيولة :

■ نسبة السيولة العامة :

الجدول رقم : 11

الوحدة: 1000 دج

حساب نسبة السيولة العامة للمؤسسة (×)

2012	2011	2010	السنة البيان
57180	55457	75283	الأصول المتداولة(1)
69669	56631	77185	ديون قصيرة الأجل(2)
0,82	0,97	0,97	السيولة العامة=(1) ÷ (2)

المصدر: نفس المرجع السابق.

■ نسبة السيولة الفورية :

الجدول رقم : 12

الوحدة : 1000 دج.

حساب نسبة السيولة الفورية للمؤسسة (×)

2012	2011	2010	السنة البيان
12967	20672	12022	المتاحات
69669	56631	77185	ديون قصيرة الأجل
0,18	0,36	0,15	السيولة الفورية

المصدر: نفس المرجع السابق.

3- نسب المردودية :

▪ نسبة المردودية المالية :

الجدول رقم 13:

حساب نسبة المردودية المالية للمؤسسة (×) الوحدة : 1000 دج.

2012	2011	2010	السنة البيان
1914	14128	16128	النتيجة الصافية (1)
54470	46001	38923	الأموال الخاصة (2)
0,035	0,3	0,29	المردودية المالية = (1) ÷ (2)

المصدر : نفس المرجع السابق.

▪ نسبة المردودية الاقتصادية :

الجدول رقم 14 :

حساب نسبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة (×) الوحدة : 1000 دج.

2012	2011	2010	السنة البيان
2064	14128		نتيجة الاستغلال (1)
84988	63709		الديون (2)
54470	46001		الأموال الخاصة (3)
0,014	0,13		المردودية الاقتصادية = (1) ÷ ((2) + (3))

المصدر : نفس المرجع السابق.

3- نسب النشاط:

▪ معدل دوران المخزون :

الجدول رقم: 15

الوحدة : 1000 د.ج.

حساب نسبة دوران المخزون للمؤسسة (×)

2012	2011	2010	السنة البيان
186231	167817	126200	رقم الأعمال (1)
25962	42805	31573	متوسط المخزون (2)
7,17	3,92	3,99	دوران المخزون = (1) ÷ (2)

المصدر: نفس المرجع السابق.

دراسة الضمانات وتحليل المخاطر :

إنّ الضمانات المقدمة (آلات المصنع، فواتير مختلفة) جيدة وكافية لتغطية حجم القروض، فضلا عن كون المؤسسة متعاملا أساسيا مع البنك، وأنّ لديها قدرة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة، وليست لديها سوابق عدم الوفاء، بالإضافة إلى كون القرض لفترة قصيرة من الزمن، أي لتمويل الاستغلال، وكل هذا من شأنه أن يحدّ من المخاطر البنكية.

المبحث الثاني: تحليل النتائج:

سنقوم بعرض محصلة نتائج النسب المالية وتحليلها، من أجل وضوح الرؤية في شأن اتخاذ قرار منح القرض للمؤسسة الطالبة أم لا.

الجدول رقم: 16 ملخص النسب المالية للسنوات الثلاث 2010، 2011، و2012

الوحدة: %100

السنة	2010	2011	2012
النسب			
التمويل الدائم	0,57	0,97	0,81
الاستقلالية المالية	0,45	0,81	0,48
القابلية للسداد	0,58	0,55	0,67
السيولة العامة	0,97	0,97	0,82
السيولة الفورية	0,15	0,36	0,18
المردودية المالية	0,29	0,30	0,03
المردودية الاقتصادية	0,13	0,13	0,014
دوران المخزون	3,99 - 91 يوم	3,92 - 93 يوم	7,17 - 51 يوم

المصدر: من إعداد الباحثة.

المطلب الأول: تحليل نتائج مؤشرات التوازن المالي:

رأس المال العامل: خلال السنوات الثلاث (2010، 2011، 2012)، كان هذا المؤشر سالب بمقدار 1901، 1174، و12489، ألف دج على التوالي، ما يعني أن الأموال الدائمة لم تغطي الاستثمارات الصافية (الأصول الثابتة)، أي أن المؤسسة تعاني من عجز مالي على المدى الطويل ويبقى عليها استدراك الأمر، إما برفع رأسمالها أو الحصول على ديون طويلة على الأقل بمقدار العجز، إلا أن هذا العجز ليس بالعجز الكبير.

كما نلاحظ أن الأصول المتداولة والتي يمكن تسيلها لا تغطي الديون قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة تعاني من عجز مالي على المدى القصير قدر مثلا سنة 2010 بـ 1901 ألف دج.

الاحتياج في رأسمال العامل: إن الاحتياج في رأسمال الإجمالي سالب بمقدار 25456 ألف دج في سنة 2012، ونفس الشيء بالنسبة لسنتي 2010 و 2011، أي أن المؤسسة لديها من المخزون ما يكفي وكذلك تمنح آجال للعملاء أقل من آجالها مع مورديها، لهذا نلاحظ أنه الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي سالب وهي وضعية جيدة بالنسبة للمؤسسة ودليل على نجاعة دورة الاستغلال للمؤسسة.

الخبزينة: إن مؤشر الخبزينة موجب على مدار السنوات الثلاث أي أن السيولة المحققة من خلال دورة الاستغلال أكبر من العجز الموجود في رأسمال العامل، وبما أن الاحتياج في رأس المال العامل سالب خلال سنوات الدراسة معناه أنه يحقق سيولة للخبزينة أكبر من العجز في السيولة الموجود في رأس المال العامل ولهذا ظهرت الخبزينة موجبة بمقدار الفرق بينهما 12023، 20672، 12967 ألف دج للسنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي.

إلا أن هذه الخبزينة هي خبزينة مؤقتة ناتجة عن السيولة المحققة في دورة الاستغلال التي هي دورة قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: تحليل النسب المالية:

- 1- **التمويل الدائم:** هذه النسبة أقل من الواحد ما يعني أن المؤسسة (x) لا تتمتع بهامش أمان كبير يسمح لها بمتابعة نشاطها بكل أريحية.
- 2- **الاستقلالية المالية:** هذه النسبة من المفروض أنها لا تقل عن 0,66، لكن المؤسسة (x) لم تتجاوز هذه النسبة سوى في دورة سنة 2011 بـ 0,81، مقارنة بسنتي 2010، 2012 بـ 0,45، 0,48 على التوالي، مما يدل على أنها لا تتمتع باستقلالية مالية مطمئنة، ولا تستطيع مواجهة ديونها بأموالها الخاصة فقط.
- 3- **القابلية للسداد:** هذه النسبة تشير إلى عجز في التمويل الخارجي، بما أن معدلات كل السنوات أكبر من 0,5، أي أن مجموع الديون لا يكفي نصف قيمة الأصول لتغطيته.
- 4- **السيولة العامة:** قاربت هذه النسبة الواحد في سنوات الدراسة، وما تعنيه هذه القيم أن الأصول المتداولة للمؤسسة (x) تكاد تصل إلى المستوى المطلوب لتغطية الديون قصيرة الأجل في حالة ما اضطرت المؤسسة إلى تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة.

- 5 -**السيولة الفورية:** إن النسب المتحصل عليها لا تعكس حالة جيدة للقيم الجاهزة من أصول المؤسسة مقارنة بديونها قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة إذا أرادت الحصول على سيولة فورية فلن تحصل حتى 50% من قيمة ديونها قصيرة الأجل.
- 6 -**المردودية المالية:** تدل هذه النسبة على أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على أموالها الخاصة بنسبة كبيرة في تسيير شؤونها المالية.
- 7 -**المردودية الاقتصادية:** نسبتها ضعيفة جدا وهو ما يشير إلى خطر كبير يترصد المؤسسة، سببه الإستراتيجية الخاطئة في استعمال الأموال الدائمة.
- 8 -**دوران المخزون:** النسبة متذبذبة من سنة لأخرى، ومع ذلك في سنة 2012 تعتبر جيدة مقارنة بالسنوات السابقة.

وأخيرا، يمكن القول أن المؤسسة تتمتع بسياسة مالية سيئة ونتائجها في متذبذبة، لكن ضماناتها كافية لتغطية القرض المطلوب ، وعليه فمنحها القرض المطلوب من شأنه أن يخفف عليها العبء، مقابل خطر كبير للبنك.

المطلب الثالث: القرار النهائي (قرار البنك) :

- إنّ بنك التنمية المحلية، راعي العوامل الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسة وكان رده كما يلي:
- إنّ المؤسسة طالبة القرض، تعتبر زبونا تقليديا للبنك (الوكالة)، تتوفر على وسائل إنتاج مهمة، غير أنها تعاني من مصاعب مالية ناتجة عن الأجال الممنوحة للزبائن -رضوخا لواقع المنافسة-.
- وللتخفيف من عبء خزينة المؤسسة، وتجنبنا لإعاقة نشاطها، وهذا للسماح لها بمواجهة احتياجات دورة الاستغلال، ومن أجل توخي الحيطة والحذر، للتمكن من خطر عدم التسديد تقرر ما يلي:
- 1 -منحها سحبا على المكشوف بقيمة 10 000 000 دج، يسدد في مدة سنة أي قبل (، وطريقة التسديد ثلاثية .
- 2 -منحها تسبيقات على الفواتير بقيمة 15 000 000 دج، تسدد في مدّة سنة أي قبل ، وطريقة التسديد ثلاثية.

الخلاصة:

على ضوء الدراسة التطبيقية التي خصت بنك التنمية ا لمحلية، ومن خلال فحص كيفية دراسة لملفات القروض (قروض الاستغلال) تصديا لخطر عدم التسديد، يتضح ما يلي :

- غياب سياسة مكتوبة أو على الأقل واضحة في عملية الإقراض.
- عدم استعمال كل المعايير اللازمة لدراسة ملفات القروض.
- الاكتفاء بعدد محدود من النسب المالية في التحليل المالي، مع عدم التركيز

على :

أ- تحليل السيولة Liquidité في القروض قصيرة الأجل.

ب- عدم توافر نظام كفاء وفعال لمعلومات القروض .

الختامنة

الخاتمة:

إنّ الانفتاح الاقتصادي في الجزائر أفرز علاقات جديدة تربط بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، قوامها الالتزام بقواعد المتاجرة، فتغير بذلك سلوك الدولة والمؤسسات وحتى الأفراد.

في إطار المحيط الاقتصادي الجديد، أصبحت السوق المصرفية أكثر اتساعا، منافسة ، مخاطرة ، وخضوعا لإشراف الجهات المنظمة والمراقبة المحلية والدولية. ذلك ما يفرض على البنوك تبني إستراتيجية تكيفها مع زبائن يستلهمون معاملاتهم من قواعد السوق. وعليه، فعامل المردودية هو المحدد الرئيسي للعلاقة القائمة بين الطرفين.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه البنوك التجارية في أداء الدور المنوط بها في هذه البيئة الحديثة والخطرة، من خلال تسليط الضوء على المخاطرة البنكية، والتركيز على معرفة مدى إمكانية انتهاج سياسة واضحة لمواجهة خطر عدم تسديد القروض الذي يعدّ هاجسا كبيرا، يؤرق المسؤولين.

فللفصل الأول، المتضمن تسيير المخاطرة البنكية (خطر عدم التسديد)، فقد مكننا من استخلاص ما يلي :

إنّ منح القروض يعدّ النشاط الأهم والحاسم للبنوك التجارية، وتتخذ القروض البنكية شكلين رئيسيين وهما : أ- قروض الاستغلال (قصيرة الأجل).

ب- قروض الاستثمار (طويلة الأجل).

غير أنّ العمل المصرفي في جملته تحمّل للمخاطر، التي تعدّ مرادفا له، لذلك فهناك عدّة

أخطار لصيقة بعملية منح القروض، من بينها :

- خطر عدم التسديد : الناتج عن عدم مقدرة أو عدم رغبة المدين في الوفاء بجزء أو كل

دينه.

- خطر السيولة : عندما يعجز البنك عن توفير السيولة -بتكلفة مقبولة- لمواجهة مختلف

الطلبات.

- خطر سعر الصرف : الناجم عن الخسارة المحتملة من جراء التغيرات في سعر صرف العملات.

- خطر سعر الفائدة : الآتي من احتمال تكبّد البنك لخسائر جراء تذبذب أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، والتي تؤثر على سعر الفائدة على القروض.

كما توصلنا في هذا الفصل الثاني إلى أنه لتقدير مخاطرة عدم تسديد القروض، ينبغي إجراء دراسة تتضمن أولاً تشخيصاً للعناصر العامة - غير المالية - المتعلقة بالمقترض والمتمثلة في :

- العامل البشري.

- العامل الاقتصادي.

- العامل النقدي.

- العامل الاجتماعي.

- دراسة السوق.

- الدراسة الصناعية.

بعدها تأتي مرحلة تشخيص العناصر المالية للمقترض والمتمثلة أساساً في :

- مؤشرات التوازن المالي.

- النسب المالية (حيث يعتبر المصرفي الناجح ذلك الذي يأخذ بأقل النسب المالية عدداً، وأبلغها دلالة) ، وفي مختلف الظروف وهي :

- ظروف التأكد - ظروف المخاطر - ظروف عدم التأكد.

وبانتهاء الدراسة الاقتصادية والمالية للمشروع، يكون قد تم تقييمه من جميع الجوانب، واستناداً إلى درجة مخاطرة عدم التسديد يصدر البنك قراراً بمنح القروض المطلوبة أو عدم منحها. وبحكم ديمومة وترسخ عنصر الخطر، ومن أجل أكثر وقائية من خطر عدم التسديد، يلجأ البنك إلى اتخاذ جملة من الإجراءات، أهمها وأساسها:

- أخذ الضمانات بأنواعها (وهي أساس منح القروض).

ومنه نكون تحققتنا وتأكدنا بأن الفرضيات المحتملة كإجابة عن الإشكالية الرئيسية صحيحة ومثبتة فعلا.

التوصيات:

- 1 أن يستند البنك في قرار منح القرض من عدمه على دراسة وتحليل للمخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض، وعدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح القروض.
- 2 القيام بإنشاء جهاز إداري متخصص في متابعة المشاريع الممولة من البنك، وأن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة القروض، والحرص على إنشاء إدارة للمخاطر في البنوك التجارية كجزء من إدارة البنك تقوم بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر القروض.
- 3 التدريب والتكوين المستمر لموظفي البنوك والتأهيل في مجال الائتمان، وذلك للمساعدة على استيعاب التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر وعلى كافة الأصعدة.
- 4 ضرورة التواصل المستمر بين البنك والعميل، مما يسمح بالتعرف على المشاكل المالية التي تطرأ على العميل لمساعدته لإيجاد حلول في الوقت المناسب.
- 5 ضرورة وجود تكامل بين أدوات التحليل المالي وأدوات التحليل الإحصائي لتفادي القصور الناتج عن استخدام التحليل المالي فقط لتقييم مخاطر القروض.

قائمة المراجع:

أ - الكتب باللغة العربية:

- 1 إبراهيم بختي، الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية (المذكرات والأطروحات)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007.
- 2 أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004.
- 3 جريش عبد القادر، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2001.
- 4 جوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، دار بهاء قسنطينة، الجزائر، 2000.
- 5 حاكم محسن الربيعي؛ محمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 6 حريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج، الأردن، 2009.
- 7 سامي إبراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2007.
- 8 سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008.
- 9 حميد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الياض للنشر، عمان، 2009.
- 10 - طارق الله خان؛ حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003.
- 11 - طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 12 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 13 - عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 14 - فلاح الحسن الحسيني؛ مؤيد عبد الرحمان الدوردي، إدارة البنوك مدخل كمي

استراتيجي معاصر، دار وائل، الأردن، 2006.

15 - محمد توفيق البلقيني؛ جمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الكتب الأكاديمية، 2004.

16 - محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية (التحليل المالي للمشروعات الجديدة)، مكتب الجامعي الحديث، 2009.

17 - مهند حنا نيكولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2010.

ب- الكتب باللغة الأجنبية:

1- Andrew Stott, **Raw Risk , The Banker**, (Aug, 1993).

2- Sylvie de Conssergues, **gestion de la banque de diagnostic à la stratégie**, dunod, Paris, 5^e édition, 2007.

3- GERHARD SCHROECK, **Risk Management and value creation in Financial institutions**, John Wiley et Sons, Canada, 2002.

4- Z BODIE et R MERTON, **FINANACE**, Pearson, Paris, 2001.

المذكرات والأطروحات:

أ- باللغة العربية:

1 جهاد حفيان إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، جامعة ورقلة، 2012.

2 حمزة طيبي، مذكرة ماجستير، البنوك التجارية الجزائرية، وتحديات إتفاقية بازل 2،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار التليجي، الأغواط، 2007.

3 خديش أحمد، سياسة منح القروض ودراسة خطر عدم التسديد، مذكرة الدراسات العليا المتخصصة في البنوك، المدرسة العليا للتجارة، 1999.

4 سمير آيت عكاش، مذكرة ماجستير بعنوان تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية (دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي)، جامعة سعد دحلب البليدة، 2010.

5 فاطمة بن الناصر، مذكرة ماجستير بعنوان: تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية، (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، جامعة ورقلة، 2007

6 -فاطمة بن شنة، مذكرة ماجستير بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية، ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)، جامعة ورقلة، 2010.

7 محمد علي محمد علي، إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية (مدخل تعظيم القيمة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2005.

8 ميرفت كمال علي أبو كمال، مذكرة ماجستير، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة- فلسطين- 2007.

9 موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس مال المصارف الإسلامية، من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

ب -باللغة الأجنبية:

1- Touka Fattoum, Le Risque de crédit et la Rentabilité Bancaire, Ecole Supérieur de Banque, Alger , 2007.

2- Anthony M. Santomero, Commercial Bank Risk Management: an Analysis of the Process, University Pennsylvania, 1997.

3- Bawuah Bernard, Department of Accountancy, School of Business and Law University for Development Studies

الملتقيات:

1 طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، بازل 2، وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، أيام 11- 12 /مارس/ 2008.

2 عبد الرزاق خليل، بوعبدالي أحلام، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية والتحولت الاقتصادية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 14- 15/سبتمبر/2004.

المجلات:

- 1- جراهمي محمد، تسيير الخطر في المؤسسة تحدي جديد، مقالة في مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2005.
- 2- European Journal of Accounting Auditing and Finance Research Vol2, No.2, pp.1-17, April, 2014.

الملاحق: